جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في مصـــــــر

The Role of Fiscal Policy in Achieving Financial Sustainability in Egypt

رسالة مقدمة من الباحث

على السيد على الحارون

للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح مُحمد حسين

أستاذ الاقتصاد _ معهد التخطيط القومي

دكتورة/ أمل زكريا عامر

مدرس الاقتصاد _ معهد التخطيط القومي

القاهرة

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

إجازة رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية
باللغة العربية

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في مصـــــــر

The Role of Fiscal Policy in Achieving Financial Sustainability in Egypt

إجازة الرسالة من قبل لجنة التحكيم:

الاستاذ الدكتور : محمود محمد عبدالحي صلاح **(رئيساً ومحكماً)**
استاذ متفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية
معهد التخطيط القومي

الاستاذ الدكتور: عبد الفتاح مُحمد حسين **(مُشرفاً)**
استاذ متفرغ بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات
معهد التخطيط القومي

الاستاذ الدكتور: صلاح وهيب عبد الغنى **(عضواً)**
أستاذ الاقتصاد – عميد المعهد العالي للدراسات الادارية والتعاونية (سابقاً)

الدكتورة : أمل زكريا عامر **(مشرفاً مساعداً)**
المدرس بمركز التنمية الحضرية
معهد التخطيط القومي

أجيزت الرسالة بتاريخ ١٦ /١١ /٢٠١٥

موافقة لجنة الدراسات العليا:

موافقة إدارة المعهد:

بسم الله الرحمن الرحيم
هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ
آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ
مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ
زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء
الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ
إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ
آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ
إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ
صدق الله العظيم
آل عمران آية ٧

شكر وتقدير

الحمد لله يا من ذكره شرف الذاكرين، يا من شُكره فوز الشاكرين، يا من حمده عز الحامدين، يامن طاعته نجاة للطائعين، يا من بابه مفتوح للطالبين، يا من سبيله واضح للقاصدين، يا من آياته برهان للناظرين، يامن كتابه تذكرة للمُتقين، يا من رزقه للمطيعين والعاصيين، يامن رحمته قريبة من المحسنين، وأشهد أن لا اله إلا الله سبحانه يُفضل من يشاء على من يشاء، ويختص برحمته من يشاء، يُعز من يشاء ويُذل من يشاء وهو ذو الفضل العظيم، واشهد أن سيدنا محمداْ رسوله وصفيه من خلقه وحبيبه وأكرم الخلق عليه، وأعلمهُم به وأشدهم له خشية، الذى صنع الأبطال وربى الرجال فكانوا خير أُمة أُخرجت للناس.. فالحمد لله رب العالمين.

أما بعد؛

لا يملك الباحث إلا أن يتوجه بالحمد لله سبحانه وتعالي الذى منحه الصبر والمُثابرة علي إتمام هذا البحث، ويتقدم بجزيل الشكر والتقدير **للاستاذ الدكتور المرحوم/ السيد عبد العزيز دُحيه،** لما قدمه لي قبل رحيله من العون وتقديم النُصح والارشاد مُنذ مرحلة إعداد مشروع الرسالة وحتى تسجيلها وإتمام الاجزاء الأولى من الرسالة، إلا أن مشيئة الله لم تمهله ليرى باقي المجهود متمنياً له الرحمة والمغفرة وأدعو الله أن يكون هذا العمل في ميزان حسناته.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أستادى **الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح محمد حسين** المُشرف على الرسالة، لما قدمه لى من فضل علمه وعونه، وما بذله من جُهد ووقت ثمين وسعة صدر وأخلاق لا يُمكن أن أصفها كان لها عظيم الأثر في إعداد هذه الرسالة، فمهما تحدثت عن سيادته فلا يمُكن أن أوفيه حقه فلسيادته وافر الإحترام والتقدير وأدعوا الله أن يجعل هذا العمل فى ميزان حسناته.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للدكتورة/ أمل زكريا عامر**، لتفضلها بقبول المشاركة والاشراف على هذه الرسالة، ومهماً تحدثت عن سيادتها فلا يُمكن أن أوفيها حقها فهى نعم العالمة والمُعلمة فاتمنى لسيادتها كل خير فى حياتها العلمية والعملية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور/ محمود عبدالحي** على الاشتراك في عضوية لجنة المُناقشة وتقديم النصح والإرشاد لإتمام هذا البحث، كما اتقدم بخالص الشكر

والتقدير **للأستاذ الدكتور/صلاح وهيب عبد الغنى** استاذ الاقتصاد _عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية على الاشتراك في عضوية لجنة المُناقشة وتقديم النصح والإرشاد لإتمام هذا البحث، كما يُشيد الباحث بفضل كُل الاساتذة، وجميع أعضاء هيئة التدريس بمعهد التخطيط القومى لسابق فضلهم على الباحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان لكل موظفي وعمال معهد التخطيط القومى.

والله ولى التوفيق ،،،

سُبْحَانَ رَبّكَ رَبِّ العِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ
وَسَلامٌ عَلَى المُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ
وجزي الله الجميع عني خير الجزاء

الباحث

إهـداء

إلى من كان له الفضل بعد الله تعالى في وجودي

إلى من رباني صغيراً ، ورعاني شاباً ، وصاحبني كبيراً

إلى من أمرني الله تعالى أن أخفض له جناح الذل من الرحمة

إلى من فقدت بفقده أباً كريماً ، وأخاً ناصحاً ، ومُستشاراً مؤتمناً

إلى من سألت الله أن يرزقني بره في حياته ، وأنا الآن أسأله تعالى أن يرزقني بره بعد وفاته .

.. إلى روح أبى الطاهرة

إلى من كنت أرتوي منها الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

الى روح أمــى

إلى توأم روحي

أخي الغالي

إلى من هم اقرب اليّ من روحي

إلى من شاركوني حضن ألام وبهم استمد عزتي وإصراري

اخواتي

إلى من اصبحت لي كل نساء العالم بعد أمي ..زوجتى الحبيبة

إلى زهور حياتي أولادى وأولاد إخوتى الأحباء

إلى كُل من علمنى حرفاً

إلى مصر الغالية حفظها الله من كُل سوء

والى كـُل مــن وقـف بجــوارى

حباً ووفـاءً وعرفانـاً بالجميـل

فهرس المحتويات	الصفحة
الإطار العام للدراسة	١٣
مُقدمة:	١٣
أهمية الدراسة:	١٣
مُشكلة الدراسة	١٣
أهداف الدراسة	١٤
فرضيات الدراسة	١٤
منهجية الدراسة	١٤
النطاق الزمنى للدراسة	١٥
مراجعة الأدبيات	١٥
الفصل الأول الإطار النظري والفكري للسياسة المالية والسياسة النقدية	
تمهيد:	١٧
المبحث الأول الإطار النظرى والفكرى للسياسة المالية والسياسة النقدية	١٨
[أولاً]: الإطار النظرى والفكرى للسياسة المالية	١٨
مفهوم السياسة المالية	١٨
تطور المدارس الفكرية فى السياسة المالية	١٩
[ثانياً]: الإطار النظرى والفكرى للسياسة النقدية	٢٩
مفهوم السياسة النقدية	٣٠
تطور المدارس الفكرية في السياسة النقدية	٣٠
أهداف السياسة النقدية	٣٤
أدوات السياسة النقدية	٣٦
المبحث الثاني العلاقة بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية	٤١
أساس العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية	٤١
مفهوم العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية	٤٢
التأثير المُتبادل بين كُل من السياسة المالية والسياسة النقدية	٤٣
تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية	٤٥

تابع فهرس المحتويات	الصفحة
المبحث الثالث الإطار النظرى والفكرى للاستقرار المالى	٤٧
أولاً: الاستقرار المالى بالنسبة للدين العام الداخلى	٤٧
١- المقصود بالاستقرار المالى	٤٧
٢- شروط تحقيق الاستقرار المالى	٤٨
٣- مؤشرات الاستقرار المالى	٤٨
٤- القواعد المالية المُتبعة لتحقيق الاستقرار المالى	٥١
ثانياً: الاستقرار المالى بالنسبة للدين العام الخارجى	٥٢
١- شروط الاستقرار المالى بالنسبة للدين الخارجى	٥٣
٢- مداخل الاستدلال على مدى وجود استقرار مالى بالنسبة للدين الخارجى	٥٤
٣- مؤشر الاستقرار المالى بالنسبة للدين الخارجى	٥٤
الفصل الثاني تطور الموازنة العامة للدولة فى مصر ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	
تمهيد:	٥٦
المبحث الأول تطور عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	٥٨
أولاً: تطور عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	٥٩
ثانياً: تطور النفقات العامة للدولة في مصر ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	٦٢
ثالثاً: تطور الإيرادات العامة للدولة في مصر ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	٧٤
المبحث الثاني مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	٨٣

تابع فهرس المحتويات	الصفحة
الفصل الثالث تطور الدين العام فى مصر وأثره على الاستقرار المالى	٩٩
تمهيد:	٩٩
المبحث الأول تطور الدين العام في مصر ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	١٠٠
أولاً: تطور الدين العام الداخلي في مصر ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	١٠٠
ثانياً: تطور الدين العام الخارجي في مصر ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	١٠٥
ثالثاً: العلاقة بين كل من الدين العام الداخلى والدين العام الخارجى	١٠٩
المبحث الثاني قياس الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	
أولاً: الاستقرار المالي بالنسبة للدين العام الداخلي	١١٠
١- مدى توافر شروط تحقيق الاستقرار المالي في مصر.	١١٠
٢- قياس مؤشرات الاستقرار المالي في مصر ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣,	١١٧
ثانيا: الاستقرار المالي بالنسبة للدين العام الخارجي	١٢٢
ثالثاً: تقييم دور السياسة المالية فى تحقيق الاستقرار المالي في مصر	١٢٥
١- ملامح السياسة المالية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	
٢- تقييم دور السياسة المالية فى تحقيق الاستقرار المالي في مصر	١٢٦
نتائج الدراسة	١٢٦
توصيات الدراسة	١٢٨
المراجع العلمية	١٣٢
ملحق جداول الدراسة	١٣٧
ملخصات الدراسة	١٤٦
ملخص الدراسة باللغة االعربية	١٥٥
مستخلص الدراسة باللغة العربية	١٥٨
مستخلص الدراسة باللغة الانجليزية	1
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	5

م	فهرس الجداول	الصفحة
٢-١	تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	٦٠
٢-٢	مُعدل نمو النفقات الكُلية والايرادات الكُلية خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	٦٢
٢-٣	تطور الدعم خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	٦٥
٢-٤	هيكل الانفاق العام خلال ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	٧٣
٢-٥	تطور أهم بنود الايرادات العامة خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	٨١
٢-٦	تطور هيكل توزيع إيرادات ضرائب الدخل خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠١٢/٢٠١٣	٨٢
٢-٧	تطور النقد المُصدر والمُتداول والتضخُم ومُعدل الدولرة خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/ ٢٠١٣	٨٥
٢-٨	نسب التمويل الخارجى لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	٨٧
٢_٩	تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من صناديق التأمينات خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	٨٩
٢-١٠	تطور اصدارات أُذون الخزانة خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	٩٣

م	فهرس الجداول	الصفحة
٢-١١	مُزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	٩٦
٢-١٢	الارصدة القائمة من حجم الودائع وأُذون الخزانة ونسبة أُذون الخزانة من حجم الودائع خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	٩٧
٣-١	تطور الدين العام المحلى خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	١٠٢
٣-٢	تطور خدمة الدين الداخلي خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	١٠٤
٣-٣	تطور إجمالي الدين العام الخارجي خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	١٠٦
٣-٤	أعباء خدمة الدين الخارجي خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	١٠٨
٣-٥	مُعدل نمو الدين العام المحلى ومُتوسط سعر الفائدة على أُذون الخزانة خلال الفترة٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	١١٢
٣-٦	الفجوة بين الإيرادات والنفقات الكُلية خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	١١٦
٣-٧	نتائج تطبيق مؤشر الفائض (العجز) الأولى خلال الفترة من٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	١٢١
٣-٨	نسبة صافى ميزان المدفوعات الكُلى وخدمة الدين الخارجي الى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣	١٢٤

م	فهرس الأشكال	الصفحة
١-٢	تطور الأجور وتعويضات العاملين بالدولة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣.	٦٨
٢-٢	تطور حجم الفوائد المدفوعة على الدين العام خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣.	٧٠
٣-٢	مُتوسط نسب توزيع كُل بند من الايرادات العامة الى الايرادات الكُلية خلال الفترة ٢٠٠٠ /٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	٨٠
١-٣	مُتوسطُ معدل نمو الدين الداخلي ومُتوسط سعر الفائدة على أُذون الخزانة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣.	١١٣
٢-٣	مُعدل نمو الدين الداخلي ومُتوسط سعر الفائدة على أُذون الخزانة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣.	١١٤
٣-٣	الاتجاه العام لسلسلة الايرادات والاستخدامات الكُلية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣.	١١٧
٤-٣	نتيجة مؤشر فجوة الايرادات الكلية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	١١٨
٥-٣	نتيجة مؤشر فجوة الايرادات الضريبية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣.	١٢٠
٦-٣	نتيجة مؤشر الفائض (العجز) الأولى خلال ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣	١٢٢
٧-٣	نتيجة مؤشر مدى استقرار الدين الخارجي عن مُتوسط الفترة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢_٢٠١٣	١٢٣
٨-٣	نتيجة مؤشر مدى استقرار الدين الخارجي خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣.	١٢٥

م	فهرس مُلحق الجداول	الصفحة
١	البنود التفصيلية للموازنة العامة للدولة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣.	١٤٦
٢	توزيع مخصصات الدعم بين القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥_٢٠١٢_٢٠١٣.	١٤٧
٣	نسب توزيع مخصصات الدعم بين قطاعات الاقتصاد القومي خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥_٢٠١٢_٢٠١٣	١٤٨
٤	تطور الحصيلة الضريبية خلال٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣.	١٤٩
٥	مؤشرات الدين العام المحلي خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣.	١٥١
٦	مؤشر فجوة الايرادات الكلية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣.	١٥٣
٧	مؤشر فجوة الايرادات الضريبية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣.	١٥٤

الإطار العام للدراسة

- **أولاً: مُقدمة.**

تُعد السياسة المالية في مصر أحدى أهم السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لوجود ارتباط قوى بين كُل من السياسة المالية والسياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية، فلابُد وأن يتمشى حجم العجز في الموازنة العامة للدولة في مصر مع الأهداف الاقتصادية الأخرى مثل مُعدل النمو والتضخُم والدين العام الداخلى والخارجى وزيادة أعبائها خاصةً في ظل التزايد المُستمر لهذا الدين والمُرتبط بدون شك بتزايد عجز الموازنة العامة للدولة، فإذا لم تكُن هذه الروابط واضحة فإن مقاييس الأداء المالى مثل عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الاجمالى أو نسبة الدين العام المحلى أو الخارجى إلى الإيرادات العامة للدولة قد لا تُعطى صورة واضحة وصحيحة عن المُستوى المُلائم لعجز الموازنة العامة للدولة وعن التعديل المالى اللازم لتحقيق الاستقرار المالى في مصر.

- **ثانياً: أهمية الدراسة.**

تهتم هذه الدراسة بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في مصر من خلال أدوات السياسة المالية المُختلفة (الإيرادات والنفقات العامة للدولة) وإدارة الدين العام الداخلى والخارجى، ومن ثم تعظيم الأثار الايجابية الناجمة عن إدارة الدين العام وتخفيض الأثار السلبية الناجمة عن هذه الادارة، مع إعطاء تقييم لدور السياسة المالية والسياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار المالى فى مصر وتقييم وضع الاستقرار المالى فى مصر.

- **ثالثاً: مُشكلة الدراسة.**

تتمثل مُشكلة الدراسة في أن الدولة في احتياج مستمر لتغطية نفقاتها العامة، إلا أن إيراداتها العامة قد لا تكفى لتغطية نفقاتها مما يعنى وجود عجز بالموازنة العامة للدولة، ولذلك تلجأ الدولة إلى الاستدانة سواء من الداخل أو من الخارج وهو ما يُطلق عليه الدين العام بشقيه (الداخلي والخارجي)، وفى ظل الحاجة المُتزايدة إلى مصادر لتمويل العجز لابُد من الاجابة على الأسئلة التالية:

- هل كان هناك استقرار مالى فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣؟
- كيف يتحقق الاستقرار المالي للدولة في ظل تزايد حجم الدين العام للدولة بشقيه الداخلي والخارجي؟
- ماهو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي؟

- **رابعاً: أهداف الدراسة.**

تهدف الدراسة إلي توضيح دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في مصر وذلك من خلال توضيح النقاط التالية:

١. توضيح مفهوم الاستقرار المالي ومداخل الاستدلال عليه وشروط تحقيقه.
٢. توضيح مؤشرات الاستقرار المالي.
٣. قياس الاستقرار المالي في مصر.
٤. توضيح دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في مصر.

- **خامساً: فرضيات الدراسة.**

سوف تستند الدراسة إلى عدة فروض وهى كالتالي:

(١) استخدام أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية يسمح بتحقيق الاستقرار المالى.
(٢) تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وتضخُم الدين العام بشقيه (الداخلى والخارجى) قد يؤثر على الاستقرار المالي في مصر.
(٣) تُعانى مصر من مشاكل في تحقيق الاستقرار المالى بالنسبة لكُل من الدين العام الداخلى والدين الخارجى.

- **سادساً: منهجية الدراسة.**

إن المنهج الذي اتُبع في هذه الدراسة هو المنهج الاستنباطي التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على المسح المكتبي المُتمثل في المراجع والأبحاث العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه والمقالات والدوريات ذات الصلة بموضوع الدراسة سواء العربية أو الأجنبية وكذلك المواقع الخاصة بالموضوع على شبكة المعلومات الدولية (Internet)، كما تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول جمع البيانات وتحليلها إحصائياً لاختبار صحة فروض الدراسة. وأخيراً اتبع الباحث منهج المقابلات الشخصية مع كل من له صلة بالبيانات والخبراء وذلك للتأكد من صحة الأرقام والإحصائيات والمؤشرات الواردة في الوثائق الرسمية

من دوريات ونشرات إحصائية وبصفة خاصة التابعة لوزارة المالية والتجارة الخارجية ووزارة التخطيط والمعهد القومي للتخطيط والجهاز المركزي للمحاسبات والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والجهات الأخرى التي تم الحصول منها على بيانات بذات الموضوع.

- **سابعاً: النطاق الزمنى للدراسة.**

الفترة الزمنية من العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣

- **ثامناً: مراجعة الأدبيات.**

من الدراسات التى تناولت ذات الموضوع:

١- محمد رضا العدل " الدين العام المحلى والاقتدار المالي" _ مركز دعم واتخاذ القرار_ مجلس الوزراء_ أكتوبر ٢٠٠٣.

ركزت هذه الدراسة على أنه بالرغم من نجاح المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وهى مرحلة التصحيح المالي، إلا أن سير هذا النجاح صاحبه مآزق أخرى وهي تراكُم الدين العام المحلى، ومن ثم ركزت الدراسة على قياس الاقتدار المالي العام في مصر في ظل التزايد المُستمر للدين العام المحلى ومدى إمكانية السيطرة علـى الزيادة المُستمرة لحجم الدين العام المحلى وتقوم الدراسة بتوصيف مُشكلة الدين لعام المحلى والموازنة العامة في مصر من خلال تحليل كل منهما بالإضافة إلى اقتراح بعض السياسات للحد من التزايد المُستمر لحجم الدين العام .

٢- مجلس الوزراء _ مركز دعم واتخاذ القرار_ تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة العامة _ ٢٠٠٤.

ركزت هذه الدراسة على بيان أسباب ارتفاع عجز الموازنة العامة فى مصر مع استعراض لتجارب بعض الدول وهى (كوريا الجنوبية_ الهند_ الفلبين_ المجر_ اليابان_ إندونيسا_ الأردن _ الإمارات العربية) فى علاج عجز الموازنة العامة مع استعراض للسياسات وآليات التنفيذ المُتبعة، ولذلك فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، تناول القسم الأول استعراض أسباب عجز الموازنة، أما القسم الثانى فقد تناول السياسات المُتبعة للسيطرة على عجز الموازنة العامة، أما القسم الثالث فقد ركز على استعراض الدروس المُستفادة من تجارب عدد من الدول فى السيطرة على عجز الموازنة العامة.

٣- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي _ دراسة بعنوان (القُدرة على الوفاء بالديون المالية وتعزيز استدامة القدرة المالية في الإدارة الاقتصادية) _ ٢٠٠٣.

ركزت هذه الدراسة على بيان مفهوم تعزيز استدامة القدرة المالية ودور السياسة المالية فى تعزيز القدرة المالية للدول وكيفية تقييم الأداء المالى للدول وكيفية تعزيز الاستدامة المالية للدول مع وضع نموذج للوفاء بالديون المالية وتعزيز الاستدامة المالية مع استعراض لتجارب كل من (زامبيا_الهند_الارجنتين) فى كيفية تنمية القدرة على الوفاء بالدين وتعزيز القدرة المالية.

٤- ورقة بحثية:

Research paper IMF and the World Bank Guidelines for Public Debt Management 21 march 2001

ركزت هذه الدراسة على توضيح كيفية ادارة الدين العام للدول مع وضع نموذج يُمكن من خلاله قياس الاستقرار المالى وخاصة للدين الداخلى مع وضع مجموعة من السياسات التى يُمكن أن تُساعد فى السيطرة على تفاقم الدين العام.

٥- محمد السيد على _ دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي في مصر_ رسالة دكتوراه _ كُلية التجارة _ جامعة عين شمس_ ٢٠٠٨.

استهدفت هذه الدراسة توضيح دور كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي في مصر، ولذلك فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أبواب، تناول الباب الأول الإطار النظرى للاستقرار المالى فى مصر وبعض الدول، أما الباب الثانى فقد تناول الإطار الفكرى والتحليلى لكل من الموازنة العامة للدولة والدين العام، أما الباب الثالث فقد تناول تقييم دور كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تحقيق الاستقرار المالى فى مصر وبعض الدول.

أما البحث الحالى فإنه يُركز على تقييم دور السياسة المالية في إحداث الاستقرار المالي في مصر.

الفصل االأول

الإطار النظرى والفكرى للسياسة المالية والسياسة النقدية والاستقرار المالي

تمهيد:

تُعتبر السياسة المالية من أهم مكونات أي سياسة اقتصادية تستهدف تحقيق تنمية مُستدامة للاقتصاد القومي وتضمن تحقيق نمواً مُستداماً، وفي نفس الوقت يعُم مردوده على مُختلف فئات المُجتمع خاصة المُهمشة منها، إذ انه من خلال السياسة المالية يُمكن تحديد مصادر الإيرادات العامة وخاصة الضريبية منها بحيث يقع عبء هذه الضرائب على الفئات القادرة ثم استخدام هذه الإيرادات من خلال توجيه الإنفاق العام نحو قطاعات مُعينة في ضوء ما هو مُحدد من أهداف، أو نحو فئات مُجتمعية من ذوي الدخول الدُنيا من خلال شبكة ضمان اجتماعي تضمنها سياسات دعم مُناسبة.

وعلى الرغم من أن هذا البحث ينصب على السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي في مصر، إلا أنه لا يُمكن إغفال الترابط الشديد بين السياسة المالية والسياسة النقدية... حيث أن كلاً منهما تؤثر على السياسة الاقتصادية، لذا من الواجب العمل على تحقيق أكبر تنسيق بين السياستين حتى يُمكن للسياسة المالية أن تلعب الدور المأمول منها خاصة فيما يتصل بالجوانب المُختلفة للاستقرار المالى، وبناءً عليه فإن هذا الفصل يستهدف التطرُق إلى الإطار النظري والفكري لكُل من السياسة المالية والسياسة النقدية والاستقرار المالى من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري والفكري للسياسة المالية والسياسة النقدية.
- المبحث الثانى: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية.
- المبحث الثالث: الإطار النظرى والفكرى للاستقرار المالى.

المبحث الأول

الإطار النظرى والفكرى للسياسة المالية والسياسة النقدية

تمهيد:

تلعب كُل من السياسة المالية والسياسة النقدية دوراً هاماً ومحورياً فى مُساعدة الدول فى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق التوازن فى الاقتصاد الكُلى وتحقيق النمو المُستدام وتقليل الفقر، لذلك فإن العمل على تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة بالتنسيق بين كُل من السياسة المالية والسياسة النقدية وتمويل الموازنة العامة بموارد حقيقية وضبط حركة التوسع النقدي والحد من التضخُم، ومُحاولات السياسة المالية تجاه تخفيض حجم الدين العام بشقيه الداخلى والخارجى وتوفير البنية الأساسية اللازمة لتشجيع الاستثمار كلها أمور أساسية للوصول لمرحلة الاستقرار المالى، مع العلم بأن وجود عجز فى الموازنة العامة بنسبة مُعينة من الناتج المحلى الإجمالى قد يكون مقبولاً فى بعض الدول ولكنه قد لا يكون مقبولاً فى دول أُخرى بسب الاختلاف فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأولويات السياسات، وفى نفس الدولة فإن مُستوى العجز قد يكون مقبولاً فى احدى السنوات ولكنه قد لا يكون مقبولاً فى سنوات أُخرى، ويتوقف ذلك على التطورات الداخلية والخارجية وعلى التغير فى أهداف سياسات الدولة[١]. كما أن السياسة المالية تعكس البرنامج المالى للدولة والخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة

[أولاً] الإطار النظرى والفكرى للسياسة المالية:

[١] مفهوم السياسة المالية:

مُصطلح السياسة المالية مأخوذ عن المصطلح الفرنسي "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة[٢]، وكانت السياسة المالية تعني كُلا من المالية العامة وميزانية الدولة[٣]، وزاد استخدام هذا المصطلح على نطاق أكاديمي واسع بنشر كتاب السياسة المالية ودورات الأعمال للبروفيسور "Alain.H.HANSEN" .. ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلُعات وأهداف

---

[1] Prepared by the Staff of the International Monetary Fund and World Bank, Fiscal Solvency and Sustainability in Economic Management, 2002, P1.

[٢] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٥٧.

[٣] طارق الحاج_ "المالية العامة"_ دار الصفاء للنشر والتوزيع_ عمان، ١٩٩٩_ ص٢٠١.

المُجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المُجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل إهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكن نظراً لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وهذه القرارات قد تُحدث آثاراً مُتعارضة أحياناً فإن ذلك يُثير مُشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المُتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية ويزخر الفكر المالي بتعريفات مُختلفة لمفهوم السياسة المالية نعرض بعضها على سبيل المثال وليس الحصر:

- تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المُحافظة على استقراره العام وتنميته ومُعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المُتغيرة[٤].
- كما تُعرف السياسة المالية بأنها ذلك الجُزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات[٥].
- وهُناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة، يوضح أن السياسة المالية هي تلك القواعد والإجراءات المدروسة والمُتعمدة المُتصلة بمُستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمُستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أُخرى[٦].

[٢] تطور المدارس الفكرية فى السياسية المالية:

(١/٢) الفكر "الكلاسيكى فى توازن الموازنة العامة للدولة:

كان المبدأ السائد فى السياسة المالية قبل الكساد الكبير عام ١٩٣٠هو مبدأ توازن الموازنة العامة، وقد تبنى الاقتصاديون "الكلاسيكيون" أمثال (أدم سميث، ساى، ريكاردو، جون

[٤] وجدي حسين_ "المالية الحكومية والاقتصاد العام" _ الإسكندرية_ ١٩٨٨_ ص٤٣١.

[٥] عبد العزيز فهمي هيكل_ "موسوعة المصطلحات الإقتصادية الإحصائية"_ دار النهضة العربية، ١٩٨٠_ ص٣٢٣.

[6] Philip. A. klein, The Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadswor The Publishing Company, Belmont, California, 1973, p176